المحتاج اليه وفيه ان الثابت مما قيل من الدليل احتياج الشكل الخاص الى المادة للتبدل دون مطلق
الشكل بعدم تبدله ضرورة امتناع انفكاك الشكل المطلق عن الجسم فلا يثبت له الاستعداد ولا الاحتياج الى المادة
فيجوز ان يكون المطلق من الشكل مقدما والخاص منه متاخرا واذ قد كان كلا منهما فى المطلق كما ذكرنا
لم يتم المص وانت لو اطلت الجسم غير متبدل عليه فلا يتحقق فيه الاستعداد فلا يلزم الاحتياج الى المادة
بل اما معها او متاخرا عنها اه الظ ان بل بينهما لتفسير كلام المص ان الشكل لا يوجد قبل الهيولى ومع لاثبات
قوله فبما لعبيد نبرا من ان الهيولى مقدمة على الشكل الا ان تقبه ان بل فيهما للترقي من احتمال واحد مفهوم
من سياق الكلام المص وهو التاخر للشكل عنها الى احتمالين هو التاخر والمعية والظ المشهور الاخر بانها
مستقل آخر وهو ان المقدم على مع الشيء اه ثم ان تاخر الشكل المطلق الذي كلا منهما فيه مما لم
عليه بعد والذي يسمع بالبال في وجه الاستدلال ان الهيولى مقدمة على الجسم لكونها جزء منه واى تقدم
على الشكل لكونه معروضا له والاعراض بحسب انفسها محتاج الى ذات المعروض كما لعلة لظ
العرض على ماذكرنا الشارح وفيه انا لا نسلم ان الشكل من عوارض الجسم بل يجوز ان يكون من عوارض الحقيقة
فيتاخر عنها لا عنه فلم يتم المقصود وبالجملة لم يظهر دليل قوي على ان الشكل المطلق محتاج الى الهيولى ليتاخر
عنها تاخرا ذاتيا ويمكن حاصل الاستدلال ان الصورة لو كانت علية للهيولى لكانت متقدمة عليها
تقدما ذاتيا فكانت الصورة متقدمة على الشكل لانه مع الهيولى او متاخر عنها وكل ما يكون مع
الشيء معية ذاتية او متاخرا عنه تاخرا كذلك يكون متاخرا عن علته فالشكل متاخر عن الصورة معلول له
معها او متقدما عليها فيلزم الخلف والاعتراض بما عليه لو صح الاول لما علم ان الصورة التي
كلا منها فيها من جهة تلازمها للهيولى وبيان كيفية لا يكون مع الشكل ولا متاخرة منه فلا
يكون مع الشكل او بالشكل والثالثة انا لا نسلم ان الشكل متاخر عن الهيولى او معها معية ذاتية
بل يجوز ان يكون كالصورة متقدما عليها وان وجب تاخره عن الصورة او يكون عليهما لا لازم
بالعرض لواسطة الصورة فلا يكون بينهما علاقة العلية فتامل بلا اضداد وتفكر انكرا
صابا لان المقدم على المقدم على الشيء اه اما الاول فظاهر واما الثاني ففيه الشارح بقوله

ان المعية في الوجود بحسب الذات انما تتحقق في معلولي علة واحدة فالعلة المتقدمة على احدهما يكون
متقدما على الاخر وفيه نظر اذ يجوز ان يكون الشيئان معلولين لعلة واحدة فيهما معا بحسب المعلولية ويجوز
ان يكون لاحدهما علة تامة اخرى وناقصة كذلك وحينئذ يكون المقدم على احدهما بالذات لا يكون متقدما
على الاخر وبعض القاعدة وجوابه ان الكلام ههنا في العلة التامة والتحقيق انها لا يكون متعددة
كما بين في مقامه ومع قطع النظر عن هذا يجوز ان يكون مرادهم بقولهم ان المقدم على ما مع الشيء متقدم
على ذلك الشيء ما يكون معيته بسبب ذلك المتقدم وفي الصورة المفروضة لا يكون كذلك وح تشمل القاعدة
المذكورة للعلة الناقصة ايضا وبهذا اندفع التدافع اه وجه التدافع اما قياس الرابع المعية
الذاتية القبلية كذلك على المعية والقبلية الزمانيتين فان في الاخير كلما مع المتاخر متاخر وكذلك
كلما مع المتقدم متقدم لقياس الاول عليه او عدم فرق بين حال الشيء مع المقارن له مقارنة
ذاتية بالنظر الى علتها وبين حال العلة مع المقارن مقارنة كذلك بالنظر الى معلولها فعنه
ايضا قياس الاول على وجه الثاني ووجه الدفع فساد القياسين اما بيان فساد القياس الاول
فهو انه فرق بين المعية الزمانية والقبلية والبعدية كذلك وبين المعية الذاتية والقبلية والبعدية كذلك
فالصنف الاول مناط على الزمان بان يكون الشيئان مثلا مجتمعين في زمان واحد ويتوقفان في
زمانين والصنف الثاني مناط على احتياج الشيئين لا شيء واحدا واحدهما الى الاخر فالمعية بحسب الزمان
يجب ان يكونا بحيث اذا تاخر احدهما ان يتعين بحسب التاخر الزماني الاخر عنه واذا تقدم احدهما على شيء
تقدم الاخر والمعية بحسب الذات اذا تقدم احدهما على شيء بحسب التقدم الذاتي لا يجب ان يتقدم الاخر على
ذلك الشيء فان المعلولين لشيء واحد قد يكون احدهما علة لشيء ولا يكون الاخر علة له واذا تاخر احدهما
عن شيء لا يجب ان يتاخر الاخر عنه فان المعية الذاتية انما تتحقق بين معلولي علة واحدة كما فصله الشارح
واما فساد القياس الثاني فهو ان الشيئين اذا احتاج كل واحد منهما الى الثالث وهو المعبر عنه
بالمعية الذاتية فلا يمكن تفرق واحد منهما عن الاخر في ذلك الاحتياج فانه من لوازم ذات
المعلول كما بين في موضعه فتعد تحققهما بالعلة التامة التي كلا منهما فيه كل واحد من المعلولين المذكورين

Copyright © King Saud University